الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.28
14 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

كوستاريكا*: مشروع قرار

التكامل المالي العالمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة"، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تشير إلى الفرع السابع من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، وإلى قراراتها الأخرى ذات الصلة،

وإذ تؤكد أهمية مسألة التكامل المالي العالمي لدى المجتمع الدولي وأنها ينبغي أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

151196 151196 96-32142

9632142

وإذ ترحب بالمبادرة السابقة لمؤسسات بريتون وودز التي دعت فيها الأمين العام إلى الإدلاء بكلمة أمام اللجنة الإنمائية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دورتيها المعقودتين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦،

١ - تسلم بأن التقدم التكنولوجي قد قلل من تكاليف المعاملات المالية الدولية وزاد من سرعتها وبأنه نظرا إلى أن تحرير السياسات قد أدى إلى تيسير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، فإن المؤسسات المالية أصبحت تضيف إلى حافظات استثماراتها، بصورة متزايدة، أصولا أجنبية، مما يمهد السبيل لظاهرة التكامل المالي العالمي؛

٢ - تؤكد أن عملية التكامل المالي العالمي تتيح فرصا وتمثل تحديات للنظام المالي الدولي وأنه ينبغي لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي، زيادة المساهمة في تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية؛

٣ - تلاحظ مع القلق أن التقلبات الحادة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف يمكن أن تؤدي إلى اضطراب النظام النقدي والمالي الدولي، مما يزيد من عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير؛

٤ - تؤكد أنه ينبغي للحكومات والمؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بدور في درء الآثار السلبية لعدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير وتعزيز استقرار الأسواق المالية المحلية؛

٥ - تذكّر بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء لتلافي حدوث أزمات في الثقة مستقبلا في الأسواق المالية الدولية، لأن من المحتمل أن تؤثر هذه الأزمات سلبيا ليس على البلدان النامية فحسب، بل على النظام الاقتصادي الدولي؛

٦ - تلاحظ أنه على الرغم من أن سياسات الاقتصاد الكلي المحلية السليمة التي ينتهجها كل بلد من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي تشكل عناصر أساسية لتحديد حجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتكوين هذه التدفقات، فإن سياسات الاقتصاد الكلي الدولية تؤدي دورا مهما في تعزيز فعالية هذه التدفقات، وينبغي أن تسهم في تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية؛

٧ - تلاحظ أيضا أن عددا من البلدان النامية قد تمكن من الاستفادة من عولمة التمويل، رغم الآثار السلبية لعدم استقرار بعض تدفقات رؤوس الأموال؛

٨ - تؤكد ضرورة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتمكين جميع البلدان النامية على نطاق أوسع من الاستفادة من هذه التدفقات؛

٩ - تؤكد أيضا أن عددا من البلدان النامية، بما في ذلك معظم أقل البلدان نموا، وخاصة الأفريقية منها، لم يستفد من عولمة التمويل ولا يزال في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٠ - تؤكد كذلك أن التعاون الاقتصادي الدولي قد غدا جانبا متزايد الأهمية من جوانب التدابير الرسمية الرامية إلى تقليل الأخطار التي تهدد القطاع المالي ككل؛

١١ - تسلم، في هذا الصدد، بأن برامج الإقراض العادية للمؤسسات المتعددة الأطراف، وبعض المبادرات الجديدة التي اتخذها صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز الثقة في الأسواق المالية، والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، تسهم في مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتكيف وتحقيق الاستقرار، وهو ما يخدم عملية التنمية فيها؛

١٢ - تلاحظ أنه قد جرى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على صعيد الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، غير أنه لم تُتخذ إلا خطوات أولية في مجال مواصلة تعزيز تحليل السياسات وتقييم المسائل الإنمائية؛

١٣ - تسلم بأن هناك حاجة ماسة إلى إحراز مزيد من التقدم في إقامة علاقة تعاون بين الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك للاعتماد على مواطن قوة كل مؤسسة، مع مراعاة الولاية الشاملة للأمم المتحدة في ميدان التنمية؛

١٤ - تقرر، اعتمادا على مساهمات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إجراء مناقشة للمسائل من قبيل ما يلي:

(أ) المقترحات التي ترمي إلى زيادة توسيع نطاق التعاون بين البلدان والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية، والتنسيق، حسب الاقتضاء، بين سياسات الاقتصاد الكلي، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مستقرة تفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد، وخاصة في البلدان النامية؛

(ب) الحاجة إلى تشجيع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما التدفقات الطويلة الأجل، إلى جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، مع تقليل احتمالات عدم استقرار هذه التدفقات؛

(ج) الخطوات التي يتخذها صندوق النقد الدولي لكي يكون له دور رقابي فعال ومركزي في جميع البلدان، بصورة متوازنة؛

(د) التدابير الرامية إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية؛

(هـ) الإجراءات الرامية إلى زيادة الشفافية والانفتاح، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن هذه المناقشات وأن يقدم إليها مقترحات عملية المنحى.

- - - - -